واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل معايير المحاسبة الدولية

أ. مولود فتحي
أ.د. عبيرات مقدم
جامعة الأغواط

ملخص
تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني وجميع اقتصاديات العالم، وهذا بسبب دورها الكبير في خلق قيمة مضافة للإنتاج المحلي، وتلبية العديد من الاحتياجات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهذا النوع من المؤسسات مطالب أيضا بتوفير المعلومات المالية الضرورية عن طريق الإفصاح وعرض القوائم المالية، من أجل إعطاء صورة صادقة لتوفير الشفافية والمصداقية، ومن أجل هذا، قررت الجزائر تبني النظام المحاسبي المالي، كشكل من أشكال مسايرتها للمعايير المحاسبية الدولية، ومواكبة التطور الاقتصادي والتغيرات التي تكون في صالح الاقتصاد الوطني، وقد بدأ العمل به منذ 2010/01/01، من أجل الأهداف المذكورة، ويتمحور موضوع مقالنا هذا عن واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى المشاكل التي تعاني منها المحاسبة في تطبيقها على هذا النوع من المؤسسات ومعرفة متطلبات التطبيق الحسن لها فيها، بالإضافة إلى نظرة حول المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يفسر اهتمام المعايير المحاسبية الدولية بهذا النوع من المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي، المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Summary
Small and medium enterprises is an important sector in the national economy and all economies in the world, and this is because of the large role in creating value for local production, and meet many of the needs in the social and economic aspects, and this type of institutions also demands the provision of the necessary financial information through disclosure and presentation of financial statements, In order to give a true image to provide transparency and credibility, and for this, Algeria has decided to adopt a financial accounting system, as a form of bring them in line with international accounting standards, and keep up with economic development and the changes that are in the interests of the national economy, has been introduced since 01/01/2010, for the above objectives, the central theme of our article that the reality of accounting in small and medium enterprises through addressing the problems of accounting applied to this type of institutions and knowledge the requirements for good application, in addition to a look around IFRS for SME private Small and medium-sized, which explains the interest of international accounting standards in this type of institutions.

Key words: small and medium enterprises, international accounting standards, financial accounting system, the international standard for small and medium-sized enterprises Financial Reporting

مقدمة

يبدو واضحا الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد في جميع دول العالم، إذ تعتبر أحد الركائز الأساسية للنهوض بشتى القطاعات في النظم الاقتصادية، إذ أنها تعتبر مصدرا مهما في تنمية الدخل وخلق فرص جديدة للعمل، والدليل على ذلك الإحصائيات التي تثبت دائما أن عدد هذا النوع من المؤسسات في تزايد مستمر حتى أصبحت تشكل غالبية المؤسسات في أي دولة في العالم، وبالنظر إلى هذه الأهمية فقد توجب على الباحثين والمسيرين محاولة إيجاد أفضل طرق للتسيير الحسن لهذه المؤسسات، ومحاولة حمايتها من الإفلاس أو تغيير النشاط، ومن هذه الطرق تطبيق المحاسبة بمبادئ سليمة تتوافق وطبيعة هذه المؤسسات، باعتبار المحاسبة أحد أهم أدوات التسيير من أجل تقديم الوقائع والأحداث المالية التي تقوم بالمؤسسات من خلال القوائم والتدوينات المالية، وهذا من أجل إطراء شفافية أكبر لتسهيل تحديد مركز المؤسسة المالي وتحديد نقاط القوة والضعف من أجل اتخاذ القرارات المناسبة فيما يعلق باستمرارية هذه المؤسسات وتوسع نشاطها.

والجزائر مثلها مثل باقي دول العالم، ليست في منأى عن مواكبة سير العولمة الاقتصادية، فقد حولت تطبيق محاسبة تتماشى مع مبادئ معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي المشتقة مبادئه من هذه المعايير، وقد بدأ العمل به في 2011، واهتم هذا النظام حتى بالمؤسسات المصغرة عن طريق وضع محاسبة مبسطة خاصة بها من خلال القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008. وسنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومعرفة مدى ملائمة المعايير المحاسبية الدولية لهذا النوع من المؤسسات ومعرفة المشاكل التي تواجه تطبيق المحاسبة في هذا النوع من المؤسسات ومعرفة أهم المتطلبات التي تساعد على تطبيق سليم للحاسبة فيها.

1- المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةIFRS for SMES

إن البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلها مثل تلك الخاصة بالمؤسسات الكبيرة من ناحية الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال تحسين نوعية تقاريرها وجودتها، وهنا برز دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي فإن البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة كانت أيضا بحاجة إلى معايير خاصة بها، من أجل تقديمها بشكل أفضل وشفاف، ومن هنا بدا اهتمام المعايير المحاسبية الدولية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال إصدار معيار خاص بهذا النوع من المؤسسات، وقد تم بالفعل الشروع في إنشاء معايير تخص هذا النوع من المؤسسات، وهذا بسبب الطلب المتزايد على معايير تراعي حاجات وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنصوص عنه في التصريحات التي جاءت في التقرير السنوي لمجلس معاير المحاسبة الدولية IASB في ديسمبر 2000، وقد تزامن هذا مع عملية إعادة تنظيم خطة عمل المجلس.

ويعتبر إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS for SMES، نتيجة للطلب المتزايد على النظر محاسبيا للمؤسسات الصغيرة.

وقد تم طلب إعداد معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التصريحات التي أدلي بها في تقرير المجلس السنوي للجنة معايير المحاسبة الدولية IASB في ديسمبر 2000، حيث تم طلب إعداد طلب بإنشاء معيار دولي خاص يتواجب مع احتياجات

وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، وقد قام المجلس فعلا بتأسيس هذا المعيار من خلال الجهود القائمة على إعداده من طرف خبراء في المحاسبة، وقد قام الأعضاء الإداريون بدعم أي نشاط او مجهود من يساهم في تكوين وتأسيس هذا المعيار الذي يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدول النامية.

وبالتالي فقد تم تحديد وإضافة هدف جديد لهيئة معاير المحاسبة الدولية، يتمثل في ضرورة القيام بإعداد معيار محاسبي دولي يتوافق مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدول النامية، وتم دعم هذا المشروع من جميع الهيئات المختصة في مجال المحاسبة.

كما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال نشراته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المنشآت التي لا يوجد لديها مسؤولية عامة قياسا مع الشركات المساهمة العامة. وتقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من طرف المستثمرين الخارجيين والمستخدمين للقوائم المالية، حيث أكدت مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة في 15 فيفري 2007 على التعريف والخصائص السابقة، وشددت على عدم اعتبار هذه المسودة جزء من معايير الإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية.

ومن أسباب تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية نذكر ما يلي:

- تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير محاسبية ذات جودة عالية، مفهومة ومطبقة دوليا في جميع المؤسسات.
- تخفيف العبء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب باستخدام معايير دولية.
- تلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات المالية لهذه المؤسسات.

أولا:عرض المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إعداد المعيار في شكله النهائي في جويلية 2009 من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية الصغر، التي تشكل استنادا إلى تصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أكثر من 95% من مجموع المؤسسات في العالم. ويمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية وبالتحديد لما ينطبق في أسواقها.

ومن مزايا هذا المعيار خصوصية متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تكون ضئيلة مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم، حيث تتم معالجة العمليات الاقتصادية بطريقة مبسطة تتناسب مع طبيعة عمليات هذا النوع من المؤسسات، لاسيما فيما يتعلق بالإفصاح.وكما يرفق المعيار مع دليل للاستعمال يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة. وقد تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببن هما[2]:

---

[1]Ramona neag and others, actual aspects regarding the IFRD for SMEs – opinions, debates and future developments, annaled universitatis apulensis series oeconomica

[2] أمال مهاوة، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 30.

1. سهولة استعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق هذا المعيار، لمعالجته للأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين احتواء معايير إعداد التقارير المالية بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق على هذا النوع من المؤسسات.
2. اللغة البسيطة التي أصدر بها هذا المعيار دون تعديد التفاصيل وتعقيدها عكس ما هو عليه في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

ويتكون المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 232 صفحة تحتوي على الأجزاء التالية[1]:

- الجزء الأول ويحدد نطاق التطبيق.
- الجزء الثاني ويتطرق إلى المفاهيم والمبادئ.
- الجزء الثالث يوضح كيفية تقديم القوائم المالية.
- الجزء الرابع وحتى الجزء الثامن ويحدد مكونات وعناصر القوائم المالية.
- الجزء التاسع يتطرق إلى القوائم المالية المحددة.
- الجزء العاشر يحتوي على السياسات المحاسبية، التقييم والأخطاء.
- من الجزء الحادي عشر إلى الجزء الثامن والعشرين نجد طرق التقييم.
- الأجزاء من 29 إلى 35 وتحتوي على الأحداث الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمعالجة أسعار صرف العملات الأجنبية مثلا، أو الأحداث اللاحقة للميزانية.

ثانيا: التطبيق الفعلي للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صدور معيار الإبلاغ الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES، كان بمثابة إنجاز مهم وقفزة نوعية في مجال المحاسبة، نظرا لحاجة هذا النوع من المؤسسات لمعايير خاصة بها حاجة شديدة، ولذلك فقد قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية التأكد من فعالية هذا المعيار واختبار نسبة نجاح تطبيقه في المؤسسات الصغيرة على أرض الواقع، حيث تم تكوين عينة مكونة من 116 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في 20 دولة، يحتوي أكثر من ثلث هذه المؤسسات على أقل من 10 عمال، وثلث آخر يتكون من 10 إلى 50 عاملا، وتعتمد أغلب مؤسسات هذه العينة في تمويها على الاقتراض من البنوك، كما يقوم بعضها بإبرام صفقات أجنبية.

وقد هدفت هذه التجربة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق هذا المعيار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال معرفة ما يلي[2]:

- اكتشاف القضايا والعمليات التي يصعب تطبيقها وتقييم درجة وضوح هذا المعيار.
- تقييم نطاق التطبيق بالوقوف على القضايا التي لم تتم معالجتها.
- تحديد تكلفة تطبيق المعيار.
- تقييم احتياجات مستخدمي القوائم المالية.
- تقييم السياسة المحاسبية المختارة من طرف المؤسسات جراء تطبيق هذا المعيار.
- تحديد طبيعة القضايا الخاصة بالمؤسسات المصغرة والبالغة الصغر والدول النامية، وتحديد نقاط القوة والضعف.

---

1 Robert obert, IFRS pour les petites et moyennes entités et plan comptable général, revue du financier, Paris, n168, 2007, p01.

2 Conseil national de la comptabilité, Projet d'IFRS pour les PME de l'IASB, France, 2007, p7 .

ثالثا: مستخدمو التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق IFRS for SMESينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أن مستخدمي التقارير الخاصة بهذا النوع من المؤسسات تستخدم من طرف:

1. الهيئات والأشخاص المقرضون، حيث تعنيهم المعلومات التي تمكنهم من إمكانية استرداد ديونهم والفوائد العائدة لها، ويهمهم أيضا معرفة المركز المالي للمؤسسة المعنية بالاقتراض، من أجل معرفة إمكانية إقراضها أم لا.
2. الموردون حيث يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية تحصيل حقوقهم في أوقاتها اللازمة.
3. العملاء، حيث أنهم معنيون بالمعلومات التي تركز حول استمرارية المؤسسة، وبالأخص هؤلاء الذين لهم ارتباطات طويلة الأجل مع المؤسسة.
4. المساهمون، حيث يهتمون بمعرفة وضعية المؤسسة المالية ونتائج القوائم المالية لمعرفة مقدار نصيبهم من الأرباح.
5. المصالح الجبائية، من أجل تقدير الوعاء الضريبي وتحديد قيمة المستحقات الضريبية.

2- النظام المحاسبي المالي المبسط المطبق على المؤسسات الصغيرة.

أولا: تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة:يسمى أيضا بمحاسبة الخزينة، وهو نظام تخضع له المؤسسات الصغيرة التي يجب أن تتوفر فيها شروط معينة كرقم الأعمال وبيعة النشاط وعدد العمال والمحددة من طرف وزارة المالية، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية[1]:

- المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.
- حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل... مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

ثانيا: مجال تطبيق المحاسبة المالية المبسطة: يطبق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين ما يلي:

أ/ بالنسبة للمؤسسات التجارية: تم تحديد رقم أعمالها بـ 10 ملايين دج، أما عدد العمال فهو 09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل.

ب/ بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية والحرفية: تتفق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات التجارية من حيث عدد العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدر بـ 06 ملايين دج.

ج/ بالنسبة للمؤسسات الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى: كذلك يتفق هذا النوع من المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها مختلف ومحدد بـ 03 ملايين دج.

---

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

ثالثا: إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة:

إن تطبيق المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها تقسيمه إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تكون خلال السنة وتتمثل في متابعة مختلف العمليات التي قامت بها، في حين المرحلة الثانية تكون في نهاية السنة من خلال قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات، ويمكن تلخيص المرحلتين كالتالي:

أ/ متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية: يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي[1]:

- وجود دعامة محينة بانتظام، حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو تسجيلها في دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات.
- حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.

ويجب عند قيد العمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين العمليات التالية:

- حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق): يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات).
- حسب طبيعة العمليات: تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بنها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسؤولها لمعلومات الخاصة بالتسيير.

ويجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات التالية:

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل.
- شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها.
- أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى).
- إيرادات البيع وأداءات الخدمات.
- الإيرادات الأخرى كالإعانات والهبات.
- تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (كالإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا).
- شراء التثبيتات.
- الاقتراضات أو التنازلات (عمليات البيع).

ب/ تصحيحات آخر السنة المالية: يجب على كل مؤسسة خاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة أن تقوم بمجموعة من التصحيحات في آخر السنة مع مراعاة العمليات التالية:

- يجب أن يقوم مسؤول المؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعينة معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة التالية:

- مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا.
- مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية.
- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية.

1 نفس المرجع السابق، ص 77-78.

- مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.
- يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كسند إثبات لمحاسبة المؤسسة، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.
- يجب أن تمسك المؤسسات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت جدول اهتلاك يحسب على أساس اهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية.
- يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول اهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة.
- ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات التالية عند إقفال كل سنة مالية:

- حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.
- حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.
- حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة).
- حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيتات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني).
- حساب التغير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

3- مشاكل ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية عديدة بهدف تطوير القطاع الإنتاجي للنهوض والتنمية، ولكنها كانت تهمل جانب التسيير في المؤسسات الاقتصادية والذي له دور كبير في تحقيق قفزة نوعية لهذه المؤسسات، ولذا فقد قرت الجزائر تبني النظام المحاسبي المالي المتوافق مع التغيرات المحاسبية والمالية الدولية، وهذا بعد الضغوطات التي تعرض لها اقتصاد الجزائر في ظل تطور الأنظمة الاقتصادية العالمية والعولمة، وقد وجدت في تطبيق النظام المحاسبي المالي صعوبات عديدة سنذكر تلك التي واجهتها في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- صعوبات متعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- من الصعوبات التي تواجه الجزائر في تطبيق هذا النظام في هذا القطاع نجد على العموم[1]:
- صعوبة التخلي عن النظام القديم الذي عملت به المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمدة 33 سنة منذ سنة 1976.

1 كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص 307-308.

- ضعف أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعدم تنوعها، ما وقف حائلا عن التغيير خاصة أن نظام المحاسبة العامة كان العمود الفقري للتسيير.
- صعوبة التحول لتطبيق النظام الجديد بسبب تدريب وخبرة المحاسبين والخبراء على النظام السابق لسنوات عديدة ربما أكثر من 20 سنة.
- عدم وجود إطارات خبيرة بالنظام الجديد وعد معرفة العديد من المحاسبين والخبراء عن هذا النظام من أجل التكيف معه.
- ضعف اعتماد النظام الجديد في المراكز التدريبية لحد الآن.
- نقص البحوث والدراسات الاقتصادية حول نظام المحاسبة المالية.
- غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام كما هو الحال في مجال الجباية.
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية وخاصة أن المحاسبة المالية أصبحت تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2- صعوبات تقنية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

يمكن تلخيص هذه الصعوبات كالتالي[1]:

- صعوبات متعلقة بتقديم المعلومات المالية وذلك أن هذا المعيار يقضي بتقديم معلومات منفصلة خاصة بكل قطاع من قطاعات المؤسسة خاصة في الحالات التي تكون فيها مردودية ومخاطر كل قطاع مختلفة.
- صعوبات متعلقة بتطبيق المعيار المحاسبي الثاني وهو المخزون ويمكن إيجاز أهم الصعوبات في التغيرات التي تطرأ على معالجة عناصر المخزون كالتالي:

- صعوبات متعلقة بضرورة تحميل جميع التكاليف الخاصة بشراء المخزون في القيمة الإجمالية للمخزون، وهنا نشير أن هناك بعض التكاليف تثير مجموعة من التساؤلات عن مدى إمكانية تحميلها لتكلفة المخزون ويتعلق الأمر بتكاليف الاقتراض، وفروق أسعار العملات الأجنبية.

- صعوبات متعلقة بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 16 الممتلكات والمصانع والمعدات، حيث يمكن ملاحظة هذه الصعوبات كالتالي:

- ينص هذا المعيار على ضرورة التسجيل المنفصل لجميع العناصر المكونة لاستثمار معين، والتي تكون فترة حياتها مختلفة، ولهذا يصبح التسجيل المحاسبي لهذه العناصر صعبا، فالأصول المركبة مثل المباني المحتوية على مكونات متباينة مثل مصنع التسخين، والأسقف، والمصعد، عناصر هيكلية أخرى، فيتم تسجيلها في عدة حسابات منفصلة لتسهيل إهتلاكها على مدى فترات متفاوتة.
- صعوبات تحديد الفترة المعنية للاستثمار أو الأصل، نظرا لأنه يتطلب تحويل هذه المهمة من المحاسب الذي كان يحدد هذه الفترة الجبائية، إلى الموظفين المباشرين الذين يسيرون هذه الاستثمارات، وهو ما يتطلب منهم خبرة وتكوينا مستمرا.
- ونجد أيضا صعوبات متعلقة بالجوانب الجبائية التي تختلف نظرتها للحسابات الفردية مقارنة بالحسابات المجمعة وهو ما ربما سوف يقتضي التعامل بنظامين خاص بكل نوع من الحسابات، كل هذا من شأنه لأن يصعب ويعقد عملية متابعة حسابات الاستثمارات من جهة، ويتطلب إمكانات لوجستيكية كبيرة.

---

1 عادل رضوان، تجاني محمد العيد، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، 05-06/ماي 2013، جامعة الوادي، ص 10.

- صعوبات متعلقة بصياغة نظام داخلي في المؤسسة يوفر جميع المعلومات الضرورية لإجراء أو تحديد الانخفاض في قيمة الأصول، هذا النظام الذي يتجاوز حدود مصلحة المالية والمحاسبة ليمتد لجميع الهياكل الأخرى في المؤسسة[1].

3 - صعوبات متعلقة بضعف توافق القوانين الجبائية مع النظام المحاسبي الجديد:

إن المرور من النتيجة المحاسبية للنتيجة الجبائية يلزم المؤسسة بتزويد مصلحة الضرائب بنتيجتها من اجل دفع المستحقات والالتزامات الضريبية حسب المعدل الضريبي، إلا أن هناك اختلافات بين القوانين الجبائية والنظام المحاسبي الجديد تخص بعض العناصر منها[2]:

- تقنيات الاهتلاك وتناقص الأصول أو إثبات تدني القيم.
- تقنيات تمويل الديون والحقوق بالعملة الأجنبية.
- تسجيل عمليات الإيجار التمويلي والضرائب المختلفة.
- المعالجة المحاسبية للضرائب وبالأخص الضرائب المختلفة، يمكن أن يحدث تفاوت بين تاريخ تحمل التكلفة الجبائية محاسبيا وتاريخ تحمل نفس التكلفة لتحديد النتيجة الخاضعة.
- العمليات غير المسجلة في النتيجة المحاسبية لكن أخذت بعين الاعتبار عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة على النتائج.

ويجب على الإدارة الجبائية أن تقصد على ثلاث نقاط أساسية:

- حفظ العلاقة الموجودة بين المحاسبة والجباية مع أقل معالجة جبائية ممكنة.
- عندما تكون المعالجة لازمة يجب أن تكون سهلة وبسيطة.
- ضمان استقرار الوعاء الجبائي.

ثانيا: متطلبات توافق النظام المحاسبي المالي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطبيق صحيح وسليم للنظام المحاسبي المالي يجب على الدولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها تأهيل الاقتصاد الوطني والمؤسسات للإسراع في عملية الانتقال وعليه يجب تحقيق ما يلي:

1- **تحضير المؤسسات الجزائرية:** لتطبيق النظام المحاسبي المالي يجب أن يسبقه تدريب مختلف الممارسين والمستعملين للمحاسبة ومخرجاتها سواء داخل المؤسسة أو خارجها، حيث تقوم في هذا المسعى وزارة المالية بتنظيم محاضرات وملتقيات، ولكن يخضع ذلك لتدرج زمني ويأخذ مدة من الوقت ويتوقف كذلك على تنظيم المؤسسة ومهارة وجدية عناصر الموارد البشرية، إذ أن التدريب ورفع كفاءة المهنيين ومستواهم هي مهمة كبيرة يجب أن تكون بالضرورة مبرمجة جيدا من حيث الوقت والمكان والطريقة وذلك بالبدء بـ[3]:

- مسؤولو المكاتب والمؤسسات الكبرى.
- المديرون الماليون والمحاسبون للمجمعات الكبرى.

1الشريف ريحان، فارح زهوة، مشروع النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الوطني ح ول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، 21-22 نوفمبر 2007، ص 8.

2 نفس المرجع السابق، ص 11.

3 سليم جابو، عبد القادر بن عيسى، الملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة بعنوان متطلبات توافق النظام المحاسبي المالي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 06/05 ماي 2013، جامعة الوادي، ص 9.

- المسؤولون على المحاسبة في المؤسسات المتوسطة.
- التكامل في مجال التدريب سواء على المستوى الجامعي وغير ذلك من القطاعات (البرنامج المتعلق بالمعايير الدولية وتطبيقها في السياق الوطني).

2- تحديث الأطر التشريعية والجبائية:

2-1: تحديث الأطر التشريعية: يجب أن يبدأ العمل بهدف دراسة الآثار المترتبة في مختلف فروع القانون الجزائري من تطبيق النظام المحاسبي المال لاسيما في ما يلي[1]:

الانفصال والتباعد الملحوظ بين القانون (الذي يعبر عن الطبيعة القانونية للعمليات) وقواعد النظام المحاسبي المالي (الذي يشير إلى المضمون الاقتصادي للمعاملات) بالإضافة إلى الانفصال بين المعالجة القانونية للمعاملة والمعالجة المحاسبية. حيث قد يكون لها أثر يزيد في صعوبة استخدام المحاسبة كوسيلة لإثبات المعاملات.

الإطار المفاهيمي الذي يختلف اختلافا كبيرا عن المبادئ المحاسبية الجزائرية والبعيد عن النظرة التشريعية الجزائرية ومثال ذلك هيمنة قاعدة تغليب الحقيقة الاقتصادية على الشكل القانوني.

تعديل المادتين 9 إلى 18 من القانون التجاري والصادر بموجب الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 1975/09/24 المعدل بالمرسوم التشريعي رقم 93-08، والتي تشمل القوانين والأحكام المتعلقة بالالتزام بالمحاسبة الدائمة، المبادئ المحاسبية، قواعد التقييم، قواعد إعداد الحسابات السنوية والرقابة الخارجية.

مما سبق نرى أنه من اللازم إعادة النظر في القانون التجاري وتعديله ليتماشى مع التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي.

2-2: **الإطار الجبائي والنظام المحاسبي المالي:** تماشيا مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي يتوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقدم في الملحق معلومات متعلقة بالتقارب بين النتيجة المحاسبية والأعباء الجبائية الواردة في جدول حساب النتيجة، وهذا يتطلب إعداد جدول يبين المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية. والعناصر التي تؤدي إلى الاختلاف في التقييم لتحديد النتيجة بين المعايير المحاسبية والقواعد الجبائية. التي تميل عموما إلى التركيز على النقاط الموالية[2]:

- تقنيات الاهتلاك وتدهور الأصول أو معاينة انخفاض في القيمة، حيث أن النظام الجديد ينتهج مدخلا اقتصاديا وماليا.
- تقنيات تحويل الديون والحقوق بالعملات الأجنبية.
- التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي.
- تقييم بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة.
- المعالجة المحاسبية للضرائب ولاسيما المؤجلة منها، حيث يمكن وجود انحراف بين تاريخ الأخذ بهذه الأعباء الجبائية على مستوى المحاسبة، وتاريخ الأخذ بهذه الأعباء لتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة.

1MEROANI.S, Le projet du nouveau système comptable financier algérien, mémoire de magistère en sciences de gestion option management, ESC, Alger, 2006, pp 106-107.

2 Des robert, J,F,Méchin,F,Puteaux, H, normes IFRS et PME, DUNOD, Paris, 2004, pp 219-220 .

- فائض القيمة في الأجل الطويل والنتائج من التنازل على أصول أو أي عمليات استثنائية كتعويض نزع الملكية، الإيرادات أو الأعباء المحسوبة في النتيجة المحاسبية لكن لا يأخذها النظام المحاسبي بعين الاعتبار، أي نفقات وأعباء غير مبررة من طرف إدارة الضرائب.

3- تهيئة وتحضير المحترفين والممارسين لمهنة المحاسبة: إنه من الضروري جدا التحضير الجيد للإصلاحات عن طريق تطوير مهنة المحاسبة حتى تتكيف مع التغيرات الوطنية والدولية وفق ما يلي[1]

- بدء الأعمال التدريبية عن طريق التكوين الذي سوف يسمح بسد الثغرات والنقائص الموجودة على مستوى الإشراف على المتكونين.
- القيام ببرنامج إصلاح على مستوى التعليم العالي وخصوصا في تخصصات المحاسبة إضافة إلى شهادة الخبرة المحاسبية، وزيادة الانفتاح نحو المهنة للغير بتنظيم أيام مفتوحة الأبواب لمختلف الفئات الراغبة في معرفة المهنة والاطلاع أكثر عليها.
- فتح المجال أما مهنة المحاسبة لمنافسة المهنيين الأجانب لاسيما أمام مكاتب المراجعة والاستشارات الكبرى وتمكين هذه الشركات من إمكانية التصديق على الحسابات، لأن العولمة وتحرير مهنة المحاسبة هي واحدة من أهم الظواهر التي سوف تمس في السنوات القادمة بالمهنة، والتي تتطلب تحديد الاستراتيجيات التي تسمح بالتكيف مع المحيط الاقتصادي العالمي.
- تشجيع التعاون الاستراتيجي بين المهنيين الجزائريين والمحترفين الأجانب.
- تنظيم أيام ومحاضرات ومؤتمرات وتظاهرات حول المواضيع ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية ومعايير المحاسبة الدولية والجباية.

ونتيجة لهذا التحول الذي سيمس بالمؤسسات من الناحية المحاسبية، يقع على عاتق مختلف الممارسين سواء الداخليين أو الخارجيين، من خبراء محاسبين، محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين، مساعي حثيثة للسهر على ضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي من خلال التحقق من ما يلي:

- التحقق من أن المعلومات المفصح عنها تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة دون الالتزام بالشكل القانوني.
- التحق من وجود علاقة بين التكاليف التي تحملتها المؤسسة والمنتجات التي تم الحصول عليها.
- تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون، والإسراع بإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لا سيما مصلحة الجباية.
- تخصيص الغلاف المالي المناسب لتغطية تكاليف تكييف مختلف الأنظمة الفرعية للتوافق مع النظام الجديد.
- تكوين الإطارات والمختصين الأكاديميين، وإخضاع النظام للنقاش قصد تثمين إيجابية النظام وتقليص سلبيته قدر الإمكان.
- الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين، وتشجيع ظهور التعاون بين المهنيين الدوليين والجزائريين.

[1] 1سليم جابو، عبد القادر بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- تجديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة العامة وتشجيع المؤلفين والمبدعين في إنتاج كتب تسهل وتنشر المعرفة المطلوبة لتكوين الإطارات والكوادر في أقصر زمن ممكن.

الخاتمة

إن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بحاجة ملحة إلى تغييرات عديدة من أجل مواكبة التطور الاقتصادي على مستوى العالم، والمحاسبة كوسيلة هامة في إطراء الشفافية والمصداقية من خلال القوائم المالية، بحاجة هي بدورها للتطوير والتحسين، وما المعايير المحاسبية الدولية إلا وسيلة هامة لتثبيت مبادئ محاسبية تسعى لتحقيق الأهداف المنشودة، وهذا من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي بدأ العمل به منذ 2010، وبالنظر لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني ورفع مستوى الإنتاج، فهي معنية كغيرها من أنواع المؤسسات الأخرى مهما كان نوعها أو حجمها، بتطبيق هذا النظام من أجل خلق بيئة اقتصادية نزيهة وذات كفاءة عالية، إلا أن البيئة الاقتصادية والمؤسسات الجزائرية لازالت في حاجة ماسة لبعض المتطلبات الضرورية لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي كي تظهر نتائجه وإيجابياته المحققة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لأسباب عديدة تم ذكرها.

ولهذا وجب على الجزائر السهر على خلق المناخ المناسب للتطبيق من خلال توفير كل الإمكانيات المالية وتأهيل الموارد البشرية للتطبيق الصحيح للنظام الجديد وجعله يتماشى مع المتطلبات الدولية.

التوصيات

ومن خلال هذا المقال ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات من أجل إعطاء فائدة أكبر لهذا البحث، رؤية منا بأنها سوف تساهم ولو بالقليل في تسهيل تطبيق النظام المحاسبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تأهيل المؤسسات الاقتصادية بما فيها الصغيرة والمتوسطة وأنظمة تسييرها من أجل توافق مناسب مع النظام الجديد.
- زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تشكل لبنة هامة في الاقتصاد الوطني. وهذا من خلال التشجيع على الاستثمار بوسائل عديدة كالتسهيلات المصرفية والتحفيزات الجبائية.
- إعادة النظر في القوانين والأطر التشريعية ومحاولة تعديلها وإحداث بعض التغييرات، وهذا من أجل ملائمتها للنظام المحاسبي المالي الذي يرى أن هناك صعوبة في تطبيقه مع هذه القوانين.
- إعداد وتكوين محاسبين وخبراء في المحاسبة، وترسيخ مبادئ وفروض النظام المالي المحاسبي الجديد في أذهانهم، وكيفية تطبيقه.
- التشجيع على التعاون الجزائري الأجنبي في مجال المحاسبة، الأمر الذي بإمكانه توفير صورة واضحة عن المعايير المحاسبية الدولية عند المحاسبين الجزائريين، وهذا عن طريق جلسات تكوينية وملتقيات علمية وأيام دراسية يشارك فيها عدد من الخبراء الأجانب في المعايير المحاسبية الدولية.

تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و الحلول لتفعيل مصادر الدخل غير النفطية

أ. قندوز فاطمة الزهراء
جامعة البليدة 2

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية ال**انخفاض الأخير الذي سجّلته أسعار البترول**،و تحديد تأثيراتهالمباشرة على الوضع المالي و الاقتصادي للجزائر، و ضرورة إيجاد الحلول الإستراتيجية لتفعيل مصادر الدخل غير النفطية.
و من خلال هذه الدراسة استنتجنا أن الاقتصاد الجزائري لازال اقتصادا ريعيا منذ سنوات الستينات و أن تقلبات أسعار النفط أفرزت تحديات خطيرة أمام الاقتصاد الجزائري. كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الحلول، أهمها تطوير القطاعات الإنتاجية و الخدمية و ترشيد النفقات.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، مصادر غير نفطية.

Résumé :

Cette étude vise à faire la lumière sur le problème de la baisse récente enregistrée dans les prix du pétrole et de déterminer les effets directs sur la situation économique et financière de l'Algérie et la nécessité de trouver des solutions stratégiques pour activer les sources de revenus non pétrolières.
Grâce à cette étude, nous avons conclu que l'économie algérienne est toujours dépendante de la manne pétrolière depuis les années soixante et que les fluctuations du prix du pétrole a produit de sérieux défis à l'économie algérienne. Nous sommes arrivés dans cette étude à un ensemble de solutions dont le plus important est le développement des secteurs productifs et de services et rationalisation des dépenses.

Mots clés : pris du pétrole, économie algérienne, ressources non pétrolière.

المقدمة:

تعرف أسعار النفط أدنى مستوى لها في الأسواق الدولية منذ الثلاثي الأخير لسنة 2014، حيث استمر هذا التراجع في الأسعار ليصل إلى مستويات غير مسبوقة، ويطرح هذا التراجع لأسعار النفط عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على نسبة 97 بالمائة في تصدير المحروقات. كما أن الإصلاحات الاقتصادية تسير ببطء و تعطل مساعي الخروج من التبعية لبرميل النفط مما يجعل الجزائر معرضة للهزات الاقتصادية و الاجتماعية، نظرا لهشاشة توازناتها

ولارتباطها بصورة شبه كلية بتوزيع عائدات المحروقات وتحريك نسب النمو الاقتصادي المتواضعة بفضل النفقات العمومية.

والسؤال الذي نطرحه: ما أثر تدهور أسعار النفط على الاقتصاد الجزائريعلما أنهيعتمد بدرجة كبيرة على مداخيل النفط في موازناته السنوية، ولا يحقق مداخيل من قطاعات استثمارية أخرى بديلة لقطاع المحروقات، و ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها؟

و من خلال هذا البحث سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة و ذلك من خلال تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري و آثار انخفاض أسعار النفط عليه و نحاول إيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه التبعية.

أولا- أسباب انخفاض أسعار النفط:

يمثل النفط المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، والعصب الصناعي لدول العالم، وبالتالي أسعاره تعتمد على عوامل محورية وهي: الطلب العالمي على النفط، وحالة الاقتصاد الدولي، وحجم الإنتاج، والحصص التقديرية لمنظمة أوبك[1].

و يعودهذا التراجع في الطلب على النفط للأزمة الاقتصادية العالمية و الركود الاقتصادي الذي ميز خلال السنوات الأخيرة اقتصاديات أكبر الدول مؤديا إلى انخفاض الطلب على النفط و بالتالي تدني في أسعاره هذا من جهة، و من جهة أخرى زيادة ضخ في الأسواق كميات هائلة من النفط من قبل الولايات المتحدة والعربية السعودية و بالتالي فإن السوق يعرف فائضا في العرض مقابل انكماش في الطلب.[2]

وبالرغم من أن أسعار النفط تتحرك صعوداً أو هبوطاً وفق القاعدة الأزلية (العرض والطلب)، إلا أن سلعة كالنفط تجعل من مكونات الطلب عليه وعرضه، تختلف عن باقي مكونات العرض والطلب للسلع الأخرى، نظراً لأهمية النفط واعتماد الصناعات العالمية، وبالتالي الاقتصاد العالمي عليه.

فأسعار النفط تخضع لعوامل متشابكة، وهي في تغير وتطور مستمر، منها ما هو متوقع ومنها ما هو غير ذلك، فإن جميع الدراسات التي أجريت خلال العقد الماضي (2000-2010) لم تضع أي تصور لوصول الأسعار إلى مستوياتها في منتصف عام 2008، أي 148 دولاراً للبرميل، وحتى بعد أن وصلت لتلك المستويات غير المسبوقة، كانت التقديرات السائدة آنذاك تؤكد أن مستويات الطلب سوف تستمر في التصاعد لتضغط على الأسعار لمستويات 200 دولار بنهاية 2008، ولكن بعكس تلك التوقعات انهارت الأسعار عن تلك المستويات لتصل إلى مستويات 33 دولاراً للبرميل عام 2009،و التي كانت بسبب الأزمة المالية العالمية المفاجئة وما ارتبط بها من هبوط حاد في الطلب على النفط. هذا بالإضافة إلى أن بعض العوامل الأخرى يستحيل التنبؤ بحدوثها مثل اندلاع الحروب والقلاقل السياسية الداخلية والنزاعات حول منابع النفط، بالإضافة إلى الأحوال المناخية والكوارث الطبيعية والأعاصير التي تحدث على وجه الخصوص في مناطق إنتاج وتكرير النفط. [3]

ثانيا- واقع الاقتصاد الجزائري:

تعتمد الجزائر بشكل شبه كامل في مداخيلها على ما ينتج من تصدير المحروقات في تمويل مختلف أنواع النفقات العمومية الاجتماعية،الاقتصادية والثقافية والتربوية. فهذا المصدر

---

[1] الهيتي احمد حسين،،اقتصاديات النفط،، عمان: دار الكتاب للطباعة و النشر، 2000 ، ص 67.

[2] راشد أبانمي، أسعار البترول،أهميتها والعوامل المؤثرة في آلياتها، الرياض، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسات البترولية، 20 يناير 2014، ص6.

[3] حسين عبد الرحمن، الضرورات الإستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق، بغداد: المؤتمر العلمي الثاني، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2012.

الوحيد للدخل الناتج عن الريع البترولي، يمثل بوضوح مؤشرا مهما للتهديد الكبير الذي يعترض الجزائر بحكم عدم الاستقرار في سعر هذه السلعة التي تحدده الأسواق الخارجية المضطربة. و يمكن تلخيص واقع الاقتصاد الجزائري في النقاط الأساسية التالية:

1- **القطاع الصناعي:**

رغم ما تم الإنفاق عليه خلال مرحلة الصناعات المصنعة، والتي أظهرت درجة الاهتمام والأولوية لقطاع الصناعة على حساب باقي القطاعات الإنتاجية للثروة، إلا أن أبسط المنتجات الصناعية ما زالت على قائمة المواد المستوردة.

و من بين أهم أسباب تراجع القطاع الصناعي غياب القطاع الخاص عن لعب دوره الصناعي والإنتاجي منذ الاستقلال. لذلك شهدتالسنوات الماضية حركية مكثفة في مجال الشراكة مع الأجانب، ظهرت في الوفودالاقتصادية العديدة التي زارت الجزائر و في عقود الشراكة الموقعة مع مؤسسات عامة في عدد من القطاعاتالصناعية ضمن قاعدة 51/49 الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، أبرزها الشراكة مع رونو للسيارات بوهران كذلك الشراكة مع الطرف القطري لإنجاز مصنع للحديدوالصلب ببلارة فـي جيجل،و كذلك الاتفاق الهام لاسترجاع أغلبية أسهم مصنع الحجار للحديد والصلب ووضع مخطط لتطويره إضافة إلى اتفاقات وقعت مع صناعيين أتراك بإعادة بعث قطاع النسيج. و تقوم الإستراتيجية الصناعية الجديدة على مبدأ تطوير الفروع الصناعيةللعديد من القطاعات كالاسمنت والصناعاتالإلكترونية والإلكترومنزلية والحديد والصلب والآلات الصناعية والصناعاتالميكانيكية. وتقوم هذه المخططات على عصرنة المصانع الموجودة سواء التابعةللقطاع العام أو الخاص والهدف هو تحسين الإنتاج ورفع حجمه، مما يسمح بتخفيض حجم واردات البضائع التي ارتفعت خلال السنواتالماضية من 9،2 مليار دولارسنة 1999 إلى 54،9 مليار دولار سنة 2014، أي بزيادة نسبتها 496%.[1]

2- **القطاع الفلاحي:**

تشكل الزراعة في الجزائر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك بنحو 14% من الإنتاج الداخلي الخام، و يشتغل بالقطاع الزراعي حوالي 25% من اليد العاملة.[2]

و لقد عرف القطاع الفلاحي تهميشا مستمرا و تراجعا كبيرا خاصة منذ ما تخلى الفلاحين عن الزراعة و قاموا بالنزوح من الريف إلى المدن، نظرا لما تمثله المدن من فرص للعمل المجزي كثيرا في القطاعات الأخرى مقارنة بالدخل المحصل في الزراعة، إضافة إلى توفر التكفل الاجتماعي والتربوي في المدن و انعدامه في الريف.و بالتالي، على 238 مليون هكتار وهي المساحة العامة للجزائرنجد 40 مليون هكتار صالحة للزراعة، و لكن المساحة الزراعية المستغلة لاتمثل سوى 7,5 مليون هكتار أي أن المساحة الفلاحية المستغلة في الجزائر لا تمثل إلا% 3 من المساحة الإجمالية، حيث تصنف الجزائر في المراتب الأخيرة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة إذا قارنها بالتوزيع السكاني بحيث إذا وزعنا هذه المساحة على عدد السكان نجد أن لكل فرد 0,19 %.[3]

---

[1] حمراوي حنان، مؤشرات مالية إيجابية وتحديث قطاعالطاقة وإعادة بعث الصناعة، جريدة المساء، 18-04-2014، ص 7.

[2] سنوسي أحمد، آليات تمويل القطاع الزراعي الجزائري،16 ديسمبر 2014.
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/4953

[3] قندوز فاطمة الزهراء، التجارة الالكترونية، تحدياتها و آفاقها في الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر2، 2013- 2014.

إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي إعادة بعثه من جديد، لخدمة الاقتصاد الوطني، شريطة إتباع أسس سليمة منبثقة من الواقع، وعدم ترك السوق الوطنية حكرا على المنتجات المستوردة أو المصدرة من قبل المستثمرين الأجانب، لجعل السوق الجزائرية موطنا لها، في ظل تأخرالقطاع الفلاحي الجزائري وتحطيم بنيته.فمع ازدياد حاجيات السكان وتراجع الإنتاج الفلاحي ازدادت فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية، كما أن أسعار المواد الغذائية صارت ترتفع باستمرار مؤثرة بذلك سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين، بل مهددة للأمن الغذائي للبلاد نظرا لما يمثله الاستهلاك الغذائي من نسبة مرتفعة وصلت إلى 80% من متوسط أجور العمال والموظفين، ومنه فإن القطاع الفلاحي المتدهور باستمرار يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، من خلال سياسة الدعم على أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية.

3- **القطاع المصرفي:**

لم تستطيع مختلف الحكومات الجزائرية على مدار سنين طويلة من توجيه ومراقبة السيولة النقدية داخل الاقتصاد الوطني، والسبب يعود إلى فقدان الثقة في المؤسسات المالية والبنكية في الجزائر نتيجة عدم فعاليتها وبطء في تعاملاتها[1]، هذه الوضعية دفعت بأصحاب الأموال إلى الإحجام على الادخار فيها، وتفضيل تكديسها في المنازل ليسهل عليهم تداولها في الوقت المناسب دون أي تأخر. و بالتالي أكثر من نصف الكتلة النقدية موجودة خارج التعاملات البنكية، وبالتالي خارج مجال الاستثمار الحقيقي والرسمي. فهذا السلوك دفع إلى تضخيم حصة السوق غير الرسمي وغير المراقب والذي يعتبر خارج نطاق سيطرة الحكومة، و هذا ما ساعد على تداول الأموال غير الشرعية و تبيضها.

4- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

لقد فشلت السياسات الاقتصادية والمالية في تحقيق قاعدة كافية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الضامن الأول للخروج من ضائقة التبعية للمحروقات وتقليص البطالة، على الرغم من تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير باعتماد الدعم المالي و الجبائي منقبل السلطات العمومية التي منحتها غلاف مالي يبلغ حوالي 100 مليار دينار من بينها 16 مليار دينار خُصصت لمرافقة عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و80 مليار دينار تمتخصيصها لدعم تأهيل 000 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل مساعدات مباشرة أو منحتخفيضات على فوائد القروض البنكية. وتبلغ هذه القروض البنكية التي تم منح تسهيلاتبشأنها 300 مليار دينار.إلا أن النتائج المحققة من تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تظهر بعد.[2]

5- **النفقات العمومية:**

إن الإحصائيات أكدت أن الاستيراد بلغ أكثر من خمسين مليار دولار سنويا وأن أكبر نسبة أي 80 % منه نتيجة الإنفاق العمومي على التجهيزات حيث ارتفعت نفقات التجهيز العمومي من 318 مليار دينار في 2000 إلى 1690 مليار دج في نهاية 2013 أي بزيادة نسبتها 330%. بالموازاة مع ذلك، بلغت نفقات التسيير التي كانت تمثل 881 مليار دج في 2000 قيمة 4224 مليار دج في نهاية 2013. أي بزيادة نسبتها 379%؛وارتفع معدل كتلة الأجور بالنسبة إلى ميزانية التسيير، التي كانت تمثل 57% في 2000،إلى 62،7% في نهاية 2013. بينما النسبة المتبقية والمقدرة بحوالي 10 مليار دولار فهي لإشباع الحاجات

[1] nomenclature des actions soutenues par le **F**onds **N**ational de **R**égulation et du **D**éveloppement **A**gricole (FNRDA), Décembre 2012.

[2] حمراويحنان، مرجع سابق، ص7.

الاستهلاكية للمواطنين غير أن أكثر من نصف هذا المبلغ يدخل في باب الاستهلاك غير الضروري.[1]

و بالتالي فإن مختلف السلع مصدرها السوق الخارجي، مما يجعل من الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل مخيف بالتضخم الخارجي الذي يفقد المنتجات الجزائرية تنافسيتها من جهة، ومن جهة أخرى فإن أي توجه نحو تشجيع الإنتاج المحلي يدفع إلى الرفع في فاتورة الاستيراد، ومنه فإن الاقتصاد الجزائري دخل في حلقة من التبعية للسوق الخارجية يصعب تكسيرها بالتوجه نحو تصدير منتجات وطنية خارج المحروقات.

ثالثا-آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

إن أسعار النفط تعرف تغيرات متواصلة، وقد عرفت أوضاعا مماثلة في 2008، أين بلغت الأسعار أقصاها بقرابة 140 دولار وتدنت إلى 32 دولارا، وبالتالي فإن الإشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين إيرادات المحروقات.[2]

و تعتبر الجزائر من بين البلدان الأكثر تأثرا بتراجع الأسعار علما أنها تنتج بأقصى قدراتها، حيث أن الجباية البترولية لسنة 2014 تشير إلى الانخفاض، خاصة وأن الإيرادات تقدر في حدود 60 مليار دولار، في وقت كانت قد بلغت 63 مليار دولار في 2013 و70 مليار دولار في 2012 أي أن نسبة انخفاض الإيرادات بلغت 15 في المائة ما بين 2012 و2014 وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته، بالإضافة إلى أنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود 3 إلى 4 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق، في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات، كما سجل ميزان المدفوعات عجزا خلال سنة 2014، وإذا استمر سعر البترول في التراجع، فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية.[3]

وكان إجمالي ميزان المدفوعات سجل عجزا خلال السداسي الأول 2014 بـ 1.32 مليار دولار مقابل فائض بـ 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف إلى 193,269مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد الارتفاع المسجل بنهاية 2013 إلى 194 مليار دولار.[4]

و بالتالي بلغ احتياطي الصرف للجزائر قرابة 193.3 مليار دولار في نهاية جوان 2014 مقابل دين خارجي اقل من نصف مليار دولار، بما ان الجزائر قررت في 2009 الدفع المسبق لديونها التي كانت في حدود 15.5 مليار دولار، مستفيدة من الارتفاع الكبير لأسعار النفط.[5]

4- الحلول لتفعيل مصادر الدخل غير النفطية

تعتبر زيادة حصيلة الإيرادات العامة غير النفطية في الجزائر ضرورة إستراتيجية في المرحلة الراهنة لبناء مستقبل اقتصادي أكثرأمنا و أكثراستقراراو أن خروج الاقتصاد الوطني من التبعية لسعر المحروقات مرهون بالدرجة الأولى بالتوجه للاستثمار في

---

[1] تقرير وزارة المالية، ديسمبر 2014.

[2] حفيظ صواليلي، سمية يوسفي، سعيد بشار، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، منتدى "الخبر"، الخميس 16 أكتوبر 2014 http://www.elkhabar.com/ar/autres/nadwa/429269.html

[3] حفيظ صواليلي، مرجع سابق.

[4] حمراويحنان، مرجع سابق، ص7.

[5] نفس المرجع السابق، ص 7.

القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الريع في مشاريع البنية التحتية غير القادرة على الإنتاج من الناحية الاقتصادية.
و يتطلب ذلك تفعيل جميع السياسات الاقتصادية الحكومية التي يقع عليها تفعيل مصادرالدخل غيرالنفطية ومن أهم تلك السياسات: سياسة الادخار،سياسة الاستثمار، السياسة السعرية، السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية.
واستخدام كل أدوات السياسات المذكورة من أجل تفعيل مصادر الدخل غيرالنفطية يتطلب تطبيق جميع الوزارات ذات العلاقة لهذه السياسات و تحقيق أهدافها بعيدة عن خطرسعرالنفط الذي يربك الاقتصاد الوطني ويجعله غيرمستقروتابع لتقلبات أسعاره.
و تكمن أهم الحلول لخروج الاقتصاد الوطني من التبعية لسعر المحروقات فيما يلي:
- يجب على السياسة الفلاحية أن تضمن الانتقال من نظاما لإنتاج الاستهلاكي نحو التصدير، أي من فلاح منتج إلى فلاح منتج ومصدر ، هذه الفكرة الجديدة هدفها هو محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي و تحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك، و بالتالي تحقيق موارد مالية غير نفطية.
– إعادة تنشيط القطاع الاقتصادي من خلال العودة إلى ديناميكية خوصصة الشركات، ومراجعة المنظومة المصرفية، و التحكم في السيولة النقدية من خلال تشجيع الادخار في المؤسسات المالية و بالتالي القضاء على السوق الموازية و تبييض الأموال و استغلال السيولة النقدية في مشاريع استثمارية بطرق رسمية .
- تفعيل دور الضرائب كمصدرغيرنفطيفي تمويل الاقتصاد الوطني من خلال قيام الحكومة بإصلاحات حقيقية في النظام الضريبي والنهوض به للمستوى الذي يحقق الأهداف المطلوبة من هو في مقدمتها الهدف التمويلي للميزانية العامة، ومن خلال كذلك إدخال أوعية جديدة ضمن الهيكل الضريبي و رفع مستوى الوعي الضريبي وترسيخ كون الضريبية أداة مالية و اقتصادية و اجتماعية مهمة في ذهن المواطن وثقافته، و العمل على القضاء على القطاع غير الرسمي .
- استغلال جميع الموارد المعدنية التي تتمتع بها بلادنا، حيث هناك أكثر من 30 معدن من بينها : الحديد، الملح، الزنك، الرصاص، الباريت، الرخام، الذهب والمعادن الثمينة كالألماس.
- القضاء على تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وتقلبات أسعار النفط، من خلال تطوير قطاعات أخرى خارج المحروقات، مثل صناعة البتروكيمياويات واستغلال الطاقة الشمسية والسياحة وصيد الأسماك وغيرها من القطاعات.
- تخفيض فاتورة الاستيراد التي تنفق الخزينة العمومية 65 مليار دولار سنويا لتغطيتها.
- تجميد المشاريع التي لا تحظى بالأولوية، والتي ليس لها أثر اقتصادي واجتماعي.
- الاستثمار في الموارد البشرية، وتطوير مجالات التسيير، بالإضافة إلى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل القطاعات المنتجة، وكذا تجاوز العجز المسجل في هذا المجال والذي يصل إلى حوالي مليون مؤسسة.
- ضرورة تغيير النظام السياسي المالي بترشيد النفقات، خاصة تلك الموجهة للدعم ونفقات التسيير و كذلك التقليص من نفقات التجهيز يبقى الحل الأنجع أمام الحكومة لمواجهة استمرار انخفاض أسعار البترول.

- التخفيف من تكاليف التحويلات الاجتماعية وتحديد الفئات المعنية بآليات الدعم بالنظر إلى خصائص ترتبط بضعف قدرتها الشرائية، لأنه حاليا الدعم والتحويلات الاجتماعية تمثل 60 مليار دولار من الناتج الداخلي.[1]
- تقليص سياسة الدعم الحكومية مثل تقليص الدعم الخاص بالكهرباء والوقود، و الحث على اقتصاد استهلاك الطاقة و التوجه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة.

الخاتمة:

تعد الجزائر إحدى الدول المنتجة و المصدرة للنفط و التي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية الغير مستقرة في تكوين الدخل القومي،هذا يجعل الاقتصاد الجزائر تابعا للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة وذلك لكون الاقتصاد الجزائري في واقعة اقتصادا ريعيا، وهذا ما يجعل الموازنة العامة تتأثر بشكل كبير بانخفاض في أسعارالنفط، و التي غالبا ما تتطلب تعزيزالميزانية بموازنة تكميلية لسد العجز الحاصل منها والتي قد تكون مبالغه كبيرة مما يجعل عملية تفعيل مصادرالدخل الغير نفطية ضرورة إستراتيجية. ونظرا للتأخر الذي تمر به مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و انخفاض المردودية و النمو الاقتصادي بصفة عامة، بات من المهم إعادة النظر في السياسة الحكومية و وضع أدوات وبرامج جديدة على المدى البعيد لتخطي أزمة انخفاض سعر النفط و خروج الاقتصاد الوطني من تبعيته.

نتائج الدراسة:

-إن النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي للاقتصاد الجزائري و إن مخاطر و إشكاليات تقلبات أسعاره أفرزت تداعيات خطيرة وشكلت تحديات حقيقية أمام الاقتصاد الوطني.
- إن مؤشرات الاقتصاد الوطني تدل على ضعفه، خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية كالصناعة و الزراعة و التي لازالت بعيدة عن تحقيق إيرادات يمكن الاعتماد علبها للخروج من التبعية النفطية.
- إن الميزانية العامة للجزائر دالة تابعة فقط لأسعار النفط و حجم الكميات المصدرة، وهنا تكمن ضرورة و هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من اختلال الهيكل الإنتاجي و أحادية حصيلة الإيرادات العامة.
- تتمتع الجزائر بالعديد من الموارد الاقتصادية (الطبيعية و البشرية و المالية) إذا تم استغلالها بشكل كفء يمكن أن تساهم في تفعيل مصادر للدخل غير نفطية من شأنها تنويع مكونات الناتج القومي الإجمالي وتقليل خطرسعرالنفط.

المقترحات

- يجب معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري من خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الاقتصاد و الحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية (زراعية، صناعية، مصرفية، خدمية، سياحية)
- اعتماد سياسة مالية تعمل على زياد تنويع مصادر الإيرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الاستثماري وتعزيز بناء مؤسسات تكنولوجية و ابتكارية.
- ربط النفط بالتنمية مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للاستثمارعند توجيه الإنفاق الاستثماري من خلال برنامج يتضمن خطة اقتصادية واضحة المعالم يكون ضمن أهدافها خدمة الأجيال الحالية و القادمة وبناء قاعدة للاستثمار الطويل الأجل.

ضرورة القيام بإصلاحات حقيقية في النظام الضريبي في الجزائر و النهوض به بالمستوى الذي يحقق الأهداف المطلوبة منه.

[1] تقرير وزارة المالية، ديسمبر 2014

قائمة المراجع:

1- الهيتي احمد حسين،،اقتصاديات النفط، عمان: دارالكتاب للطباعة والنشر، 2000 .

2- راشد أبانمي، أسعار البترول،أهميتها والعوامل المؤثرة في آلياتها، الرياض، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسات البترولية، 20 يناير 2014.

3- حسين عبد الرحمن، الضرورات الإستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق بغداد: المؤتمرالعلمي الثاني، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2012.

4- حمراوي حنان، مؤشرات مالية إيجابية وتحديث قطاع الطاقة وإعادة بعث الصناعة جريدة المساء، 18-04-2014.

5- سنوسي أحمد، آليات تمويل القطاع الزراعي الجزائري،16 ديسمبر 2014. http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/4953

6- قندوز فاطمة الزهراء، التجارة الالكترونية، تحدياتها و آفاقها في الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر2، 2013-2014.

7- nomenclature des actions soutenues par le **F**onds **N**ational de **R**égulation et du **D**éveloppement **A**gricole (FNRDA), Décembre 2012

8- تقرير وزارة المالية، ديسمبر 2014.

9- حفيظ صواليلي، سمية يوسفي، سعيد بشار، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، منتدى "الخبر"، الخميس 16 أكتوبر 2014 http://www.elkhabar.com/ar/autres/nadwa/429269.html